

لمحة عامة

سجل إجمالي الميزان المالي عجزاً بقيمة 3,931 مليار ليرة في كانون الثاني - أيلول من العام 2015، بزيادة بلغت 582 مليار ليرة مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2014. بالإضافة إلى ذلك، تراجع الفائض الأولي من 1,306 مليار ليرة إلى 1,013 مليار ليرة. يعود هذا التدهور في وضع المالية العامة إلى انخفاض الإيرادات¹ بقيمة 1,027 مليار ليرة مقابل تراجع في النفقات بقيمة 444 مليار ليرة.

جدول 1: ملخص المالية العامة

نسبة التغير 2014/2015	2015 ك2 - أيلول	2014 ك2 - أيلول	(مليار ل.ل.)
-8.6%	10,897	11,924	إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة ¹
-2.9%	14,829	15,273	إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها
6.0%	4,725	4,456	• تسديد فوائد
10.2%	220	200	• تسديد أقساط القروض الميسرة ²
-6.9%	9,884	10,618	• النفقات الأولية ³
17.4%	(3,931)	(3,349)	إجمالي العجز/الفائض
-22.4%	1,013	1,306	العجز الأولي/الفائض الأولي

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ ابتداء من عام 2015، يتم تسجيل التحويلات من وفر موازنة الاتصالات على الأساس النقدي في نشرة الأداء المالي، في حين تبقى الأرقام المقترحة من قبل وزارة الاتصالات ووزارة المالية هي المعتمدة بالنسبة للسنوات السابقة.

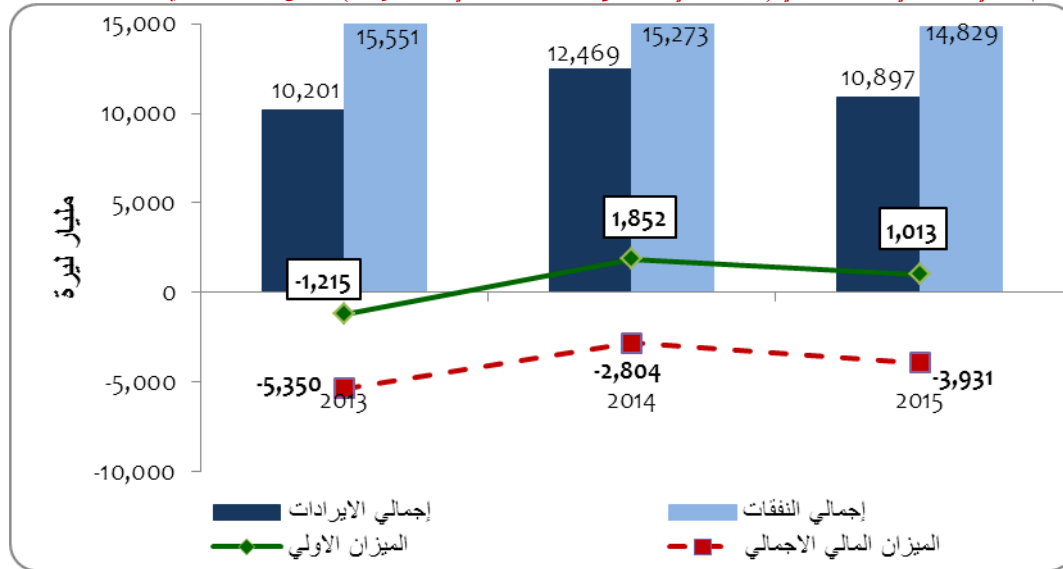
2/ تشمل فقط تسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.

3/ النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

على الأساس النقدي - أي بعد استبعاد التحويلات من وفر موازنة الاتصالات التي احتسبت على أساس الاستحقاق (1,435 مليار ليرة) من أرقام المالية العامة خلال كانون الثاني - أيلول 2014، وبعد إضافة التحويلات الفعلية (1,980 مليار ليرة) التي حصلت خلال الفترة المذكورة، يسجل العجز الاجمالي ارتفاعاً سنوياً بنسبة 40 في المائة مع نهاية أيلول 2015. هذا الأداء المالي الضعيف مقارنةً بنتائج المحاسبة على أساس الاستحقاق، يسلط الضوء على تحصيل متأخرات الاتصالات في عام 2014 والتضخيم الذي نتج عن ذلك في إيرادات تلك الفترة. في الإطار عينه، يسجل الميزان الأولي المحتسب على الأساس النقدي فائضاً بقيمة 1,013 مليار ليرة في نهاية أيلول 2015، مقابل فائض أعلى بلغ 1,852 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2014.

1 يعود انخفاض الإيرادات بشكل أساسي إلى التحصيل الاستثنائي بقيمة 673 مليار ليرة في إيرادات الاتصالات لصالح البلديات خلال شهر تموز 2014، والذي تم تصنيفه ضمن إيرادات الخزينة.

الرسم البياني 1: إجمالي الميزان المالي (كانون الثاني- أيلول 2013 – كانون الثاني- أيلول 2015) – على الأساس النقدي¹



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ على الأساس النقدي، بلغت التحويلات من وفر موازنة الاتصالات 972 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2013، 1,980 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2014 و1,295 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2015.

الإيرادات

سجل **إجمالي الإيرادات**² تراجعاً بقيمة 1,027 مليار ليرة (9 في المائة) لتصل إلى 10,897 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول من العام 2015، وذلك مقارنةً مع 11,924 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2014. في المقابل، وعلى أساس نقدي، تراجعت الإيرادات بقيمة 1,572 مليار ليرة (13 في المائة) خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2015.

تدنت **الإيرادات الضريبية** بقيمة 116 مليار ليرة (1 في المائة) مقارنةً مع العام السابق لتصل إلى 7,966 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2015. يعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض تحصيلات **الضريبة على القيمة المضافة** بقيمة 154 مليار ليرة (6 في المائة)، نتيجة انخفاض تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة لدى الجمارك (176 مليار ليرة) مقابل ارتفاع في الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً (22 مليار ليرة). علاوةً على ذلك، سجلت **رسوم التسجيل على العقارات** تراجعاً بلغ 80 مليار ليرة (13 في المائة) عاكساً انخفاض عدد عمليات البيع العقارية بنسبة 13 في المائة، كما تراجعت **الجمارك** بقيمة 46 مليار ليرة (8 في المائة) خلال الفترة عينها.

قابل تراجع الإيرادات الضريبية المذكورة أعلاه ارتفاع **في الرسوم** (58 مليار ليرة) وفي **الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال** (54 مليار ليرة).

انخفضت **الإيرادات غير الضريبية**³ بقيمة 122 مليار ليرة (5 في المائة) مقارنةً مع العام السابق لتبلغ 2,317 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2015، بشكل أساسي نتيجة التدني بقيمة 140 مليار ليرة في **التحويلات من وفر موازنة الاتصالات**. من منظار نقدي، تراجعت الإيرادات غير الضريبية بقيمة 667 مليار ليرة حيث بلغت **التحويلات الفعلية من وفر موازنة الاتصالات** 1,980 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2014 مقارنةً مع 1,295 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2015.

² على أساس المتوقع.
³ على أساس المتوقع.

في ما يتعلق بالايادات غير الضريبية الأخرى، انخفضت الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة، رسوم السير وإيرادات مرفأ بيروت بقيمة 37 مليار ليرة، 25 مليار ليرة و 22 مليار ليرة على التوالي. من جهة أخرى، ارتفعت الايرادات المحصلة من رسوم جواز السفر بقيمة 73 مليار ليرة (59 في المائة).

شهدت إيرادات الخزينة انخفاضاً بقيمة 789 مليار ليرة (56 في المائة) لتبلغ 615 مليار ليرة في نهاية أيلول 2015 (لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة مرصد المالية العامة لشهر آب 2015).

النفقات

انخفض إجمالي النفقات بقيمة 444 مليار ليرة، ليصل إلى 14,829 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 مقابل 15,273 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2014.

بلغت النفقات الجارية الأولية⁴ 7,999 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2015، بانخفاض قدره 674 مليار ليرة (8 في المائة) عن العام 2014. جاء هذا التراجع بشكل رئيسي نتيجة تراجع كل من (i) التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 909 مليار ليرة نتيجة التدني الحاد في أسعار النفط العالمية مقارنة مع العام السابق وما نتج عن ذلك من تراجع في كلفة الواردات النفطية، (ii) التحويلات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 100 مليار ليرة و (iii) التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري بقيمة 60 مليار ليرة. إضافة إلى ذلك، انخفضت مدفوعات الأدوية والمساهمات لمؤسسات المياه بقيمة 22 مليار ليرة و 12 مليار ليرة على التوالي خلال كانون الثاني - أيلول 2015. قابل هذه التراجعات ارتفاع في (i) مدفوعات الرواتب والاجور والتقديمات الاجتماعية بقيمة 117 مليار ليرة بشكل أساسي نتيجة الزيادة في كل من التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش بقيمة 52 مليار ليرة، الرواتب الأساسية للجيش بقيمة 50 مليار ليرة واشتراكات الدولة ومساهمتها في تعاونية موظفي الدولة بقيمة 44 مليار ليرة، و (ii) معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 108 مليار ليرة.

ارتفعت تسديدات الفوائد بقيمة 269 مليار ليرة لتبلغ 4,725 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2015، عاكسة زيادة مدفوعات خدمة الدين على القروض بالعملة المحلية (269 مليار ليرة). سجلت تسديدات أقساط الديون الخارجية ارتفاعاً بنسبة 10 في المائة (20 مليار ليرة) لتبلغ 220 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2015.

انخفضت النفقات الاستثمارية بقيمة 54 مليار ليرة لتبلغ 568 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2015، بشكل أساسي نتيجة تراجع الانشاءات قيد التنفيذ بقيمة 45 مليار ليرة. في التفاصيل، انخفضت التحويلات إلى كل من صندوق المهجرين، مجلس الجنوب ووزارة الأشغال العامة والنقل بقيمة 20 مليار ليرة، 10 مليار ليرة و 9 مليار ليرة على التوالي. علاوة على ذلك، تراجعت نفقات الصيانة بقيمة 18 مليار ليرة لتبلغ 96 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2015. قابل هذه التراجعات زيادة بحوالي 53 مليار ليرة في المدفوعات إلى الهيئة العليا للإغاثة.

ارتفعت نفقات الخزينة⁵ بقيمة 12 مليار ليرة لتبلغ 1,091 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 مقارنة مع مبلغ 1,079 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2014. جاء هذا الارتفاع بشكل أساسي نتيجة زيادة الودائع بقيمة 75 مليار ليرة وارتفاع نفقات الخزينة الأخرى بقيمة 25 مليار ليرة منها 7 مليارات ليرة زيادة في رديات الضريبة على القيمة المضافة. قابل هذه الزيادات انخفاض بحوالي 56 مليار ليرة في المدفوعات إلى البلديات.

⁴ تتشكل النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية مع استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

⁵ اعتباراً من عدد كانون الأول 2011، تختلف فترة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية عن تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهري التي تنشرها وزارة المالية، وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلف الخزينة ضمن بنود الموازنة بحسب تصنيفها الاقتصادي.

الدين العام

سجل إجمالي الدين العام مبلغ 103,608 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2015، بزيادة 3,252 مليار ليرة (3.2 في المائة) من نهاية العام 2014. ارتفع صافي الدين بنسبة 5.4 في المائة (4,679 مليار ليرة) ليصل إلى 91,070 مليار ليرة، مع انخفاض ودائع القطاع العام بقيمة 1,427 مليار ليرة (10.2 في المائة) لتبلغ 12,538 مليار ليرة. خلال شهري آب وأيلول 2015، خصصت بعض ودائع القطاع العام لتسديد أصول الديون المستحقة بالعملات الأجنبية وبالعملة المحلية، وبلغت نسبة الودائع المتبقية 12 في المائة من إجمالي الدين.

بلغ **الدين بالعملة المحلية** 64,138 مليار ليرة، بزيادة 3.9 في المائة مقارنة مع نهاية عام 2014، مسجلاً بذلك نسبة 62 في المائة من إجمالي الدين العام. زادت محفظة مصرف لبنان من الدين بالعملة المحلية بقيمة 3,041 مليار ليرة، تلتها زيادة بقيمة 354 مليار ليرة في محفظة المستثمرين الآخرين من أصحاب الديون بالعملة المحلية (من ضمنهم المؤسسات العامة، المؤسسات المالية والجمهور)، في حين تدنت محفظة المصارف التجارية بقيمة 1,009 مليار ليرة لتصل إلى 30,459 مليار ليرة، علماً أنها تبقى المحفظة الأكبر مع نسبة 47 بالمائة من مجموع الدين القائم. ونظراً لكون إكتتابات المصارف التجارية في سندات الخزينة قد تجاوزت المبالغ المستحقة لهم من أصل الدين خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2015، يمكن نسبة التراجع الحاصل في محفظة البنوك من الدين بالعملة المحلية إلى العمليات في الأسواق الثانوية.

ارتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بمقدار 866 مليار ليرة ليصل مجموعه إلى 39,470 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2015. جاء الارتفاع في سندات اليوروبوند المتداولة في السوق بقيمة 1,359 مليار ليرة ليبلغ مجموعها 33,943 مليار ليرة، مقابل انخفاض في أدوات الدين غير المتداولة في السوق. انخفضت قيمة سندات اليوروبوند والقروض الصادرة ضمن مؤتمري باريس 2 وباريس 3 بقيمة 355 مليار ليرة و 120 مليار ليرة على التوالي، بشكل أساسي نتيجة تسديد أقساط الديون⁶. إضافة إلى ذلك، تدنت "القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من قطاع خاص أجنبي" بقيمة 235 مليار ليرة لتبلغ 2,517 مليار ليرة.

6 خلال شهر أيلول 2015، تم دفع مبلغ 35 مليون دولار أميركي لتسديد جزء من أصل الدين وذلك من القرض الصادر ضمن مؤتمر باريس 2 البالغة قيمته 700 مليون دولار أميركي والذي يستحق في آذار 2018.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

نسبة التغير 2014/2015	2015 ك2 - أيلول	2014 ك2 - أيلول	(مليار ل.ل.)
-2.3%	10,283	10,520	إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها
-1.4%	7,966	8,082	الإيرادات الضريبية
-5.0%	2,317	2,439	الإيرادات غير الضريبية
-56.2%	615	1,404	إجمالي إيرادات الخزينة
-8.6%	10,897	11,924	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

نسبة التغير 2014/2015	2015 ك2 - أيلول	2014 ك2 - أيلول	(مليار ل.ل.)
-1.4%	7,966	8,082	الإيرادات الضريبية:
2.3%	2,430	2,376	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:
-0.4%	1,063	1,067	ضريبة الدخل على الأرباح
3.4%	518	501	ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
-0.9%	232	234	ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة
7.2%	564	526	ضريبة الدخل على الفوائد (5%)
11.0%	52	47	غرامات (ضريبة على الدخل)
-7.0%	868	933	ضريبة على الأملاك، ومنها:
8.7%	202	186	ضريبة على الأملاك المبنية
-12.8%	548	628	رسوم تسجيل على العقارات
-4.1%	2,776	2,895	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:
-6.1%	2,349	2,503	الضريبة على القيمة المضافة
3.6%	279	269	ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:
9.0%	178	163	رسوم تسجيل على السيارات
-4.7%	99	104	رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية
0.7%	1,522	1,511	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:
-8.0%	533	579	الجمارك
6.2%	990	932	رسوم، ومنها:
22.4%	472	386	رسوم على البنزين
-26.7%	173	236	رسوم على التبغ
11.8%	340	304	رسوم على السيارات
0.7%	370	367	إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

نسبة التغير 2015/2014	2015 ك2- أيلول	2014 ك2- أيلول	(مليار ل.ل.)
-5.0%	2,317	2,439	الإيرادات غير الضريبية
-11.8%	1,604	1,818	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها
-10.7%	1,462	1,636	حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:
-17.4%	75	90	إيرادات كازينو لبنان
-26.9%	60	82	إيرادات مرفأ بيروت
11.2%	31	28	إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني
-9.8%	1,295	1,435	إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية I/
0.2%	61	61	تحويلات من مؤسسات عامة مالية (مصرف لبنان)
-32.4%	77	114	حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)
-41.7%	4	7	حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)
19.3%	573	480	رسوم وعائدات إدارية، ومنها
19.8%	479	400	رسوم إدارية، ومنها:
16.6%	28	24	رسوم كتاب العدل
59.0%	197	124	رسوم جواز السفر/ الأمن العام
-13.3%	165	191	رسوم السير
12.3%	23	20	رسوم قضائية
68.8%	26	15	رسوم القيادة
21.0%	24	20	عائدات إدارية
-0.8%	2	2	مبيعات (الجريدة الرسمية وثمان لوحة عمومية)
12.4%	54	48	رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)
33.1%	15	11	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى
128.1%	19	9	الغرامات والمصادرات
-8.5%	121	132	إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ ابتداء من عام 2015، يتم تسجيل التحويلات من وفر موازنة الاتصالات العائدة للعام 2015 على الأساس النقدي في نشرة الأداء المالي، في حين تنقى الأرقام المقترحة من قبل وزارة الاتصالات ووزارة المالية هي المعتمدة بالنسبة للسنوات السابقة.

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

نسبة التغير 2015/2014	2015 ك2 - أيلول	2014 ك2 - أيلول	(مليار ل.ل.)
-2.9%	12,944	13,329	1. النفقات الجارية
6.5%	5,326	5,001	1.أ. المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:
3.5%	3,494	3,378	مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية
7.6%	1,530	1,422	معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:
4.6%	1,290	1,232	معاشات التقاعد
26.5%	240	190	تعويضات نهاية الخدمة
49.9%	301	201	تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب 1/
6.0%	4,725	4,456	1.ب. تسديد فوائد ومنها: 2/
9.3%	3,162	2,893	فوائد على القروض الداخلية
0.0%	1,563	1,563	فوائد على القروض الخارجية
-	1	0	1.ج. تعديلات محاسبية*
10.2%	220	200	1.د. تسديد أقساط ديون خارجية
-7.9%	241	262	1.هـ. مواد استهلاكية، ومنها:
17.1%	68	58	نفقات تغذية
75.4%	10	6	محروقات
-17.7%	104	127	أدوية
-6.9%	103	111	1.و. خدمات خارجية
-37.6%	1,782	2,856	1.ز. تحويلات أخرى، ومنها:
-40.4%	1,339	2,248	مؤسسة كهرباء لبنان 3/
-100.0%	0	100	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
51.4%	29	19	الهيئة العليا للإغاثة
5.4%	217	206	التحويلات إلى القطاع غير العام
-86.4%	10	70	التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 4/
-100.0%	0	12	المساهمات لمؤسسات المياه
31.2%	411	313	1.ح. نفقات جارية أخرى، ومنها:
42.3%	297	209	مستشفيات
4.8%	104	100	نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وقود ومؤتمرات خارجية، غيرها)
4.3%	136	130	1.ط. دعم الفوائد المدينة
-8.7%	568	623	2. النفقات الاستثمارية
-73.2%	0	0	2.أ. استثمارات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافق ومطارات وإنشاءات مائية
5.9%	43	40	2.ب. تجهيزات
-10.2%	398	443	2.ج. إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:
-	10	30	صندوق المهجرين
-24.2%	30	39	مجلس الجنوب
-2.4%	200	205	مجلس الإنماء والإعمار
-21.0%	34	43	وزارة الأشغال والنقل
102.8%	119	59	أخرى ومنها:

الهيئة العليا للاغاثة

2	55	-
114	96	-15.5%
26	32	23.4%
208	177	-14.8%
33	46	37.7%
1,079	1,091	1.2%
658	603	-8.5%
70	39	-44.5%
95	170	79.1%
255	280	9.6%
188	195	3.5%
2	2	15.4%
15,273	14,829	-2.9%

2.د. صيانة

2.هـ. نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية

3. سلفات موازنة 5/

4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) 6/

5. نفقات الخزينة 7/

بلديات

أمانات

ودائع 8/

أخرى، ومنها:

رديّات الضريبة على القيمة المضافة

6. النفقات غير المصنفة

7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)

المصدر: كشف حساب رقم 36، نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية

1/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)

2/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (7)

3/ للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (8). تم إعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة

الأخرى" إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.

4/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.

5/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره". نظراً لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تنويعها بشكل مستقل. وسوف تتم قوتنتها لاحقاً، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفقاً لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.

6/ يتضمن هذا البند حياستناء الرواتب والأجور- كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.

7/ اعتباراً من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة

الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

8/ إن الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من إيرادات محصلة لصالحهم.

*من ضمنها فوائد مرسلة بقيمة 1,059,632,935 ل.ل. مسحوبة من القرض ومدفوعة مباشرة إلى الدائن عن التسهيلات الائتمانية المعطاة من قبل وكالة ائتمان

الصادرات الدنماركية EKF.

جدول 6: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

نسبة التغير	2015	2014
2014/2015	ك2 - أيلول	ك2 - أيلول
-28.1%	6	9
-23.5%	9	11
30.3%	4	3
61.7%	275	170
-4.5%	8	8

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 7: تفاصيل عمليات خدمة الدين¹

نسبة التغير	2015	2014	(مليار ل.ل.)
2014/2015	ك2- أيلول	ك2- أيلول	
6.0%	4,725	4,456	تسديد فوائد
9.3%	3,162	2,893	الدين بالعملة المحلية
0.0%	1,563	1,563	الدين بالعملة الأجنبية، ومنها
1.3%	1,489	1,471	فوائد على اليوروبوند*
-12.8%	5	5	فوائد على قروض خاصة*
-20.6%	69	87	فوائد على قروض ميسرة
10.2%	220	200	تسديدات أقساط قروض ميسرة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) يرجى الملاحظة أن بند نفقات خدمة الدين تم تجزئته إلى فئتين مختلفتين على الشكل التالي: دفعات الفوائد (حسب الإحصاءات الحكومية المالية) بالإضافة إلى تسديد مستحقات القروض الميسرة التي خصصت لتمويل المشاريع. *تتضمن نفقات عامة متعلقة بالعمالية

جدول 8: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان^{1,2}

نسبة التغير	2015	2014	(مليار ل.ل.)
2014/2015	ك2- أيلول	ك2- أيلول	
-40.4%	1,339	2,248	شركة كهرباء لبنان، ومنها:
-10.3%	26	29	خدمة الدين
-40.8%	1,313	2,219	تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009، تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم بدل من نفقات خزينة. في نشرة الأداء المالي، ظلت هذه التحويلات حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011، أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

(2) في العام 2015، تم إبرام عقود جديدة بين الجمهورية اللبنانية والشركات الموردة للنفط، "Sonatrach" و "KPC"، تم فيها تحديد آليات جديدة لتسديد قيمة الاستيراد من النفط والغاز. ضمن هذه العقود الجديدة، تم تحديد مهلة 30 إلى 45 يوم من تاريخ فتح الاعتماد لتسديد قيمة الاستيراد، مقارنة بمهلاتي 180 و 270 يوم لكل من شركة Sonatrach و KPC على التوالي. هذه الهيكلية الجديدة تقلل من دفعات الفوائد المستحقة للشركات الموردة كما يظهر تأثيرها المباشر على الصعيد المالي حيث ينعكس التغير في أسعار النفط العالمية بطريقة مباشرة على تحويلات الخزينة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان. بالتالي، تختلف مستحقات العام 2015 عن دفعات السنوات السابقة، حيث كانت الدفعات الفعلية تعود لاستيراد قد تم قبل 180 إلى 270 يوم.

القسم الثالث: الدين العام

جدول 9: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية أيلول 2015

نسبة التغير ك1 2014 - أيلول 2015	2015 أيلول	2014 ك1	2013 ك1	(مليار ل.ل.)
3.2%	103,608	100,356	95,710	إجمالي الدين العام
3.9%	64,138	61,752	56,312	الدين بالعملة المحلية
0.1%	1,030	1,029	877	* فوائد متراكمة من الدين
15.3%	22,896	19,855	17,171	أ- مصرف لبنان (يتضمن REPOS)
-3.2%	30,459	31,468	29,905	ب- المصارف التجارية
3.4%	10,783	10,429	9,236	ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها
7.1%	8,245	7,701	7,117	مؤسسات عامة
0.0%	180	180	134	سندات فروقات المتعهدين/1
2.2%	39,470	38,604	39,398	دين بالعملة الأجنبية/2
-8.6%	2,517	2,752	2,606	أ- القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي
-20.3%	1,388	1,743	2,338	ب- ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) 3/
-12.2%	866	986	1,187	ج- ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) 4/
4.2%	33,943	32,584	32,688	د- إصدارات يوروبوند في السوق
59.1%	676	425	444	هـ- فوائد متراكمة على اليوروبوند
-29.8%	80	114	136	و- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية 5/
-10.2%	12,538	13,965	15,495	ودائع القطاع العام
5.4%	91,070	86,391	80,215	صافي الدين العام 6/
0.5%	67,732	67,373	65,386	إجمالي القيمة السوقية للدين 7/
-2.6%	65%	67%	68%	النسبة من إجمالي الدين العام

المصدر: وزارة المالية، مصرف لبنان

- 1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تدرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.
- 2/ أرقام كانون الأول 2013 وكانون الأول 2014 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقاً نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.
- 3/ ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن سندات يوروبوند صدرت أساساً بقيمة 1,870 مليار دولار لصالح مصرف لبنان ضمن مؤتمر باريس 2.
- 4/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحتين أولى وثانية من القرض الفرنسي في شباط 2008.
- 5/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استثمارات ومقاولات).
- 6/ يتم احتساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من إجمالي الدين العام.
- 7/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961